الفصل الأول

المقدمة

ظهر في العقود الأخيرة من القرن الماضي اتجاه عالمي يرى أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، وأنه حجر الزاوية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأنه هدف وسياسة ووسيلة تنموية باعتباره الوحيد القادر على تلبية المتطلبات المتجددة في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة؛ والتطورات التي يشهدها العالم، وما أفرزته العولمة وظهور منظمة التجارة العالمية، من اتباع لسياسة تحرير التجارة الدولية، وفتح الأسواق أمام مختلف السلع والبضائع بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي، وأضحى هذا القطاع على رأس القطاعات التي يعول عليها في حل العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كالقضاء على البطالة، الأمر الذي حدا بالدول إلى الاهتمام بتنميته وتطويره، ووضع ذلك على قائمة خططها الإستراتيجية وأهم أهدافها التي ترمي لتحقيقها، وأصبح نموه يؤشر إلى مدى صلابة وتقدم الاقتصادات الوطنية وتطورها.

يرجع الاهتمام بقطاع المشروعات الصغير والمتوسطة إلى أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن الماضي، بعد الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من دمار للاقتصاد العالمي، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة السباقة في ذلك، تلتها الصين، إلا أن المختصين بالشأن الاقتصادي يرون أن التجربة اليابانية أكثرها نجاحًا وتميزًا، وذلك بفضل التنظيم الذي حظي به القطاع وخاصة في الجانب التشريعي والمؤسسي.

حث الإسلام على السعي في طلب الرزق، وأن يحترف المرء حرفة تغنيه عن سؤال الناس، وتوفر له العيش الكريم له ولمن يعول، يقول الله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾[1]، وفي هذا حث من الخالق جل في علاه على السعي طلبًا للرزق، وأبواب الرزق متعددة وكثيرة، أهمها التجارة وامتهان الحرف، فلقد احترف الأنبياء عليهم السلام حرفا متنوعة، ففي الحديث الشريف، حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابت، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "كَانَ زَكَرِيَّاءُ نَجَّارًا "[2] ، وقال النووي: هذا فيه جواز الصنائع، وأن التجارة لا تسقط المروءة، وأنها صنعة فاضلة.

لم يعرف رجال القانون المشروع كمصطلح اقتصادي الا مع نهاية الحرب العالمية الثانية " باعتباره وحدة اقتصادية تساعد على خلق الثروة باختلاف الأنشطة التي يمارسها، وقد عرف من قبل المشرع في جملة من القوانين ففي قانون المنافسة باعتباره صاحب الحق في المنافسة ، وفي القانون التجاري باعتباره يشكل الإطار الذي يمكن أن يمارس فيه العمل التجاري.

واجه مصطلح المشروعات الصغيرة والمتوسطة –شأنه في ذلك شأن العديد من المصطلحات– خلافًا كبيرًا، إذ لا يوجد اتفاق حول تعريف لهذه المشروعات، مما أدى إلى ظهور معايير متعددة استخدمت للتمييز بينها، ومن أهم هذه المعايير :

- معيار عدد العاملين في المشروع، ويعد هذا المعيار أكثر المعايير استعمالًا وانتشارا في العالم بسبب بساطته وسهولة إحصائه وحصره.
- معيار رأس المال المستثمر (مجموع الموجودات والأصول).

---

1 القرآن الكريم. الآية رقم 15 . سورة الملك رقمها 67 .

2 صحيح مسلم . الحديث رقم 4510. كتاب الفضائل . باب فضائل زكريا عليه السلام

- معيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة.
- معيار حجم الإنتاج والمبيعات.
- معيار حجم الأسواق التي يتعامل فيها المشروع.

هذا وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) الصناعات الصغيرة بأنها تلك الوحدات التي يديرها مالك واحد، ويتكفل بكامل المسؤولية فيها بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين (10 -50) عاملاً وموظفاً.

تمتاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسهولة التأسيس وذلك لعدم حاجتها لرأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة، بالإضافة لقدرتها على الإنتاج والعمل في المجالات الصناعية والخدمية المتنوعة، وقدرتها على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية التي لا تتوافر بها أحيانا مرافق متطورة للبنية الأساسية، كما تتميز بأن لها القدرة على الاستفادة من المواد الخام المتوفرة، ومنتجات الصناعات الأخرى، إضافة إلى أن هذا القطاع يسهم في استيعاب القوى العاملة الباحثة عن عمل، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.

تشير تقارير البنك الدولي لعام 2015 إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نسبه تفوق (90%) من حجم المشروعات العالمية الكلي، وترفد الاقتصاد بنسبة (46 %) من الناتج المحلي العالمي، وتسهم بحوالي (70 %) من التوظيف، وفي منطقة اليورو تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (90 %) من إجمالي منشآت الأعمال، وتسهم بنحو (60 %) من إجمالي القيمة المضافة، وتوظف (70 %) من القوى العاملة، وتختلف بالطبع المعدلات والنسب التي تبين الأهمية النسبية لهذه المشروعات، وتلك المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي والميزان التجاري والتوظيف من دولة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال يسهم هذا القطاع بنسبة (85 %) من الناتج المحلي الأمريكي و (51 %) من الناتج المحلي للمملكة المتحدة.

كما توضـــح قواعد بيانات دولية أنه في 6 بلدان عربية هي (مصـــر، الأردن، تونس، لبنان، الإمارات العربية المتحدة، عُمان) يوجد بها أكثر من مليوني منشـأة صـغرى، وتمثل المنشـآت المتوسـطة في حالات مثل تونس وعمان نسبة (5 %)، وذلك يرجع إلى اختلاف المعايير في تحديد حجم المشروع، أما في دول الخليج العربي فتشـكل المشـروعات الصـناعية الصـغيرة والمتوسـطة نسـبة (85 %) من القطاع الصناعي.

أدركت الدول أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، سيترتب عليه تداعيات سلبية على بعض مكونات الاقتصـاد الوطني، وتحديدًا قطاع المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة، وفي سـبيل الموازنة بين ضـرورة الدخول في التكتلات الاقتصـادية والحصـول على عضـوية منظمة التجارة الدولية من جهة، والحفاظ على المشـــاريع الصـــغيرة والمتوســـطة من جهة أخرى، فقد اتخذت هذه الدول العديد من الإجراءت والآليات بهدف حماية هذا القطاع، والنهوض به، ليقوم بالدور المأمول، ولضـــمان تحقق ذلك فقد أســـندت هذه الإجراءات بإطار قانوني يضـــم العديد من التشـــريعات والقرارات التي نظمت العلاقات بين القطاع وغيره من مكونات النشاط الاقتصادي، ومكنته من الصمود والمنافسة.

من هنا جاءت فكرة هذا البحث بهدف دراسة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان التي بدأت مؤخرًا مرحلة الاهتمام الحقيقي بهذا القطاع، والذي أطلق عليه مصـطلح (المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة)، وتحديدًا في عام 2013، بصـدور توجيهات من لدن جلالة السـلطان، بعقد ندوة لدراسة وضع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والخروج بتوصيات نافذة فور صدورها دون حاجة لاعتمادها من الحكومة، (عرفت بندوة سيح الشامخات)[3]، تبعتها ندوة أخرى أقيمت في جامعة السلطان قابوس هدفت لتقييم توصيات وقرارات ندوة سيح الشامخات، ووضع الإطار التشريعي والتنظيم القانوني

3مخيم سلطاني يقع في ولاية بهلا. يقيم فيه جلالة السلطان أثناء جولاته السنوية في ربوع الوطن.

المناسب، وعلى إثر هاتين الندوتين؛ أنشئت الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بموجب المرسوم السلطاني رقم 2013/36 ومنذ إنشائها حتى منتصف عام 2019 انضمت إليها حوالي (40) ألف منشأة فقط[4].

ويقصد بالتنظيم القانوني (النظام القانوني)، مجموعة القواعد القانونية التي تنظم –على نحو ملزم– هدفًا معينًا، عن طريق تدخل المشرع بقواعد آمرة بغية تحقيق هذا الهدف،

سعت هذه الدراسة لبيان الواقع الحقيقي لهذا القطاع، والغوص عميقًا فيما يعترضه من عقبات، والوقوف على شكل التنظيم القانوني والمؤسسي الذي وضعته الحكومة في سبيل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، واتبعت الدراسة منهج ثلاثة بهدف تغطية الجوانب التي تتعلق بالمشروعات فقد أُتبع المنهج التاريخي في هذه الدراسة عند تناول التطور التاريخي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك المراحل التي مر وتطور بها الاقتصاد العماني عبر التاريخ،كما أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي في دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال جمع البيانات والمعلومات المتوافرة عنها، ومقارنتها مع ماحققته بعض الدول من نتائج بهدف تحديد المعوقات التي تواجهها بالإضافة إلى اتباع نظام المسح الميداني عبر مقابلة أصحاب ومديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحليل نتائج هذه المقابلات وبيان أثر النظيم القانوني في نمو القطاع؛ واقتراح الحلول والتنبؤ بما سيكون عليه الوضع عند الأخذ بهذه المقترحات، ناهيك عن استعراض وتحليل الدراسات السابقة في نفس المجال وعرض النصوص القانونية وتحليلها، وللوقوف على التباين في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك عند التعرض لتجارب الدول في مجال ترقية قطاع المشروعات الصغيرة

4 الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .2019. إحصائيات عامة .

والمتوسطة؛ انتهج الباحث المنهج المقارن لإبراز الجوانب الإيجابية في هذه التجارب، ومقارنتها بالتجربة الوطنية.

وقد خرجت الدراسة بنتائج عدة أهمها، صعوبة إيجاد تعريف موحد يمكن تطبيقه في كل زمان ومكان، ويرجع ذلك إلى التباين والتمايز في الأوضاع الاقتصادية، والخصائص الاجتماعية، والهيكل السكاني للبلدان والمنظمات، كما أظهرت نتائج الدراسة أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان تواجه مجموعة من التحديات أشار إليها أصحابها من خلال المقابلة، أهمها، عدم وجود قانون يعنى بتنظيم القطاع، ناهيك عن كثرة الإجراءات وتعدد الجهات المختصة، وتعدد القوانين بتعدد الجهات بالإضافة إلى القصور في الأدوار والصلاحيات الممنوحة للهيئة العامة لتنمية المؤسسات،كما تعاني المشروعات من منافسة الشركات الكبيرة والأجنبية، والإشكالات التمويلية كصعوبة في توفير الضمانات المطلوبة.

وفيما يتعلق بالتجربة العمانية في مجال ترقية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أظهرت الدراسة عدم نضج هذه التجربة، وإن القطاع بحاجة إلى مزيد من الاهتمام والرعاية، فغياب المؤشرات والإحصائيات يعد مؤشراً على غياب الاهتمام الحقيقي بالقطاع، إذ لا توجد أي مؤشرات حول إسهام القطاع في الناتج المحلي ومعدلات القيمة المضافة التي يحققها القطاع، ما يجعل مسألة التخطيط ووضع السياسات الخاصة بالقطاع غير واقعية، كما إن القطاع لا يسهم بتوظيف العمالة العمانية بالشكل المطلوب، فمعدلات التوظيف لا تتناسب مع عدد المشروعات.

وختمت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها، ضرورة إيجاد تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يراعي فيه استخدام معايير مختلفة للتفرقة بين المشروعات تبعاً لاختلاف القطاعات الاقتصادية، إذ لابد من استخدام معيار نوعي يتمثل في التفرقة بين أفرع النشاط الاقتصادي، ومعيار كمي يتمثل في

رأس مال المشروع عوضًا عن معيار الناتج السنوي لعدم دقته ولصعوبة قياسه في ظل غياب الشفافية والرقابة على الحسابات الختامية، كما تبدو الحاجة ملحة لإصدار قانون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإدخال بعض التعديلات على القوانين المرتبطة بالقطاع الاقتصادي والتي يمكن أن تسهم في نمو القطاع، كقانون حماية المنافسة الذي يفتقد للجوانب التي تعمل على تنظيم المنافسة بين الشركات الكبيرة مع نظيراتها الصغيرة والمتوسطة، وقانون استثمار رأس المال الأجنبي.

كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على إدخال برامج متخصصة يوجه جزء منها إلى دعم إنشاء المشروعات الحديثة، بينما تهدف الأخرى إلى دعم ترقية المشروعات الناجحة ذات المردود الاقتصادي النوعي، والبعض الآخر لدعم الابتكارات الحديثة، ولتذليل العقبات التمويلية توصي الدراسة بأهمية إيجاد جهاز يتولى ضمان القروض وفق الآليات المتبعة في بعض الدول مع تحسينها بحيث تتلائم مع وضع ومكانة القطاع بالسلطنة.

1،1 مشكلة الدراسة

تعد سلطنة عُمان من الدول التي تعتمد على المصدر الواحد في الموارد الاقتصادية وهو النفط، إذ يشكل نسبة تفوق (80 %) من الناتج الإجمالي، وفي ظل تدهور أسعار النفط أصبح الوضع الاقتصادي يعاني مصاعب عديدة، وبدأ العجز في الموازنة العامة يطفو على السطح، وبات المواطن يعاني من مشكلات جمة، أخطرها قلة الوظائف، وانتشار الظواهر السلبية في الاقتصاد العماني، كظاهرتي تسريح العمالة الوافدة والتستر التجاري، وما ينتج عنهما من مشاكل اجتماعية، من أجل ذلك صار لزاما البحث عن حلول سريعة وجذرية تقلل من الاعتماد على النفط كمورد أساسي ووحيد، وتعمل على تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقضاء على الظواهر التي تعصف بالاقتصاد .

يُنظر لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد أهم ركائز الاقتصاديات الحديثة، نظرًا لما تتميز به المشروعات من سهولة في التكوين والانتشار عبر إقليم الدولة، والإسهام الكبير في الحد من مشكلة البطالة، بالإضافة إلى إسهامها في تحقيق التوازن الاقتصادي، والتوزيع العادل للدخل، ناهيك عن دورها في استخدام الموارد الطبيعية للبلاد، كما يسهم القطاع في تعزيز الابتكارات لدى أصحاب المشاريع وإبرازها، الأمر الذي يستوجب معه الاهتمام بهذا القطاع، وضرورة توفير الحماية القانونية والتشريعية لأصحاب هذه المشروعات، وحماية أفكارهم وابتكاراتهم، وحمايتهم من التنافسية غير العادلة مع المشروعات والصناعات الكبيرة، والمنتجات المستوردة، والحاجة ماسة أيضًا لحماية هذه المشروعات والصناعات من تعسف وجور المؤسسات التمويلية، والوقوف إلى جانبها من خلال سن التشريعات والقوانين التي تكفل لها المزيد من الحماية.

تتلخص مشكلة الدراسة في أن القطاع تعترضه تحديات جمة جعلت منه غير قادر على القيام بدوره الآقتصادي والاجتماعي فغياب المؤشرات المتعلقة بمساهمة المشروعات في الناتج المحلي ومعدلات القيمة المضافة بالإضافة إلى عدم وجود قانون يعنى بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقصور القوانين ذات الصلة وأهما قانوني حماية المنافسة ومنع الإحتكار، وقانون استثمار رأس المال الأجنبي عن توفير الحماية اللازمة للمشروعات يعد مؤشراً حقيقياً على عدم الإهتمام بتنمية القطاع، كما أن المؤشرات التي تصدرها الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توضح بجلاء صغر حجم المشروعات المنضوية تحت لواء الهيئة.

علاوة على ما أظهرته نتائج الندوات والمؤتمرات والدراسات التي استهدفت القطاع من أن البيروقراطية المقيتة المتمثلة في كثرة الإجراءات وتعقيدها الناتجة عن تعدد الجهات الحكومية المشرفة على القطاع تعيق بشكل كبير تطور واستمرار المشروعات، بالإضافة إلى إنتشار الظواهر السلبية في الاقتصاد

العماني، كظاهرتي تسريح العمالة الوافدة والتستر التجاري، التي أثرت سلباً على عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عليه أصبحت الحاجة ملحة إلى الوقوف على الأسباب الحقيقة الكامنة وراء هذه التحديات والمعوقات.

1،2 أسئلة الدراسة

وضع الباحث أربعة أسئلة يسعى من خلال الإجابة عليها إلى الوقوف على الأسباب الحقيقية وراء تباطؤ نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، والأسئلة هي :

1. ما الوضع الحالي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان؟
2. ما أهم التحديات والمعوقات التي يواجهها العاملون في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان؟
3. كيف يمكن مواجهة التحديات التي تعترض قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان بالاستفادة من التجارب الدولية ؟
4. ما الأثر الذي تلعبه التشريعات في تنظيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

1،3 أهداف الدراسة

يصبو الباحث من خلال هذه الدراسة إلى بيان دور التنظيم القانوني والمؤسسي في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان وذلك من خلال :

1. توصيف الوضع الحالي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان.
2. تحديد المعوقات والتحديات التي يواجهها العاملون في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. إيجاد الحلول لهذه المعوقات أو الحد من تأثيراتها على أقل تقدير، بالاستفادة من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال .

4. تقويم الآثار المترتبة على وجود القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

1،4فرضية الدراسة

للإجابة على أسئلة الدراسة وللتحقق من إشكاليتها، تفترض هذه الدراسة أن يكون للتنظيم القانوني والتشريعي أثرٌ بالغٌ في نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

1،5أهمية الدراسة

دراسة التنظيم القانوني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة موضوع ذو أهمية بالغة، كالأهمية والدور الفاعل لهذا القطاع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول والأفراد على حد سواء، وتبرز أهمية الدراسة في جانبين أساسيين: أحدهما علمي، والآخر عملي، وبشكل عام تتمثل أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والدول النامية بصفة عامة وسلطنة عمان بصفة خاصة، وإظهار الدور الكبير للتشريعات والقوانين في دعم القطاع، استنادا إلى تجارب بعض الدول المتقدمة، والمعطيات والإحصائيات التي تتعلق بهذا القطاع ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال بيان مقدار مساهمته في الدخل القومي، ومدى استيعابه للقوى العاملة الوطنية.

أ. الأهمية العلمية :

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في محاولة سد العجز والندرة في الدراسات التي تناولت أثر التنظيم القانوني في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة إثراء المكتبة الوطنية الفقيرة بالكتابات التي تعنى بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

ب. الأهمية العملية :

إن الجانب الأهم في هذه الدراسة يكمن في ضرورة إعداد دراسة تعنى بالاهتمام بالجانب التشريعي، الذي يمثل بدوره أهم الركائز التي تقوم عليها هذه المشروعات، والكشف عن العديد من أوجه القصور في القوانين العمانية، التي أسهمت في رفع مستوى التحديات التي تثقل كاهل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعيق نموها وتطورها، وإظهار الدور الكبير للتشريعات استنادا إلى تجارب بعض الدول المتقدمة.

1،6حدود الدراسة

الحدود الموضوعية :

سيقوم الباحث بدراسة موضوع التنظيم القانوني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال بيان المقصود بهذه المشروعات وأهميتها، وعوامل تطورها، والإشكالات التي تواجهها، وكيفية حمايتها تشريعيًا من التحديات والمخاطر التي تعترضها، وذلك باستعراض الإطار التشريعي بشقيه: العام الذي يرتبط بالقطاع بصورة غير مباشرة، والتشريعات والقرارات الخاصة التي تنظم عمل القطاع.

الحدود المكانية :

سيقتصر البحث على دراسة وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان مع الإشارة إلى بعض التجارب الدولية في هذا المجال.

1،7منهج الدراسة

لاشك أن لكل دراسة بحثية مناهج علمية متبعة، إذ من غير المجدي اتباع منهج واحد في مثل هذه الدراسات، الأمر الذي سيؤدي إلى إضعاف الدراسة وحصرها في إطار معين، وعليه فإن الباحث سوف يستخدم في دراسته المناهج التالية :

المنهج التاريخي: استخدم المنهج التاريخي في هذه الدراسة عند تناول التطور التاريخي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك المراحل التي مر وتطور بها الاقتصاد العماني عبر التاريخ .

المنهج الوصفي التحليلي: انتهج الباحث هذا المنهج عند دراسته الوضع الحالي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، إذ عمد إلى دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال جمع البيانات والمعلومات المتوافرة عنها، ومقارنتها مع ماحققته بعض الدول من نتائج بهدف تحديد المعوقات التي تواجهها بالإضافة إلى اتباع نظام المسح الميداني عبر مقابلة أصحاب ومديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحليل نتائج هذه المقابلات وبيان أثر النظيم القانوني في نمو القطاع؛ واقتراح الحلول والتنبؤ بما سيكون عليه الوضع عند الأخذ بهذه المقترحات، ناهيك عن استعراض وتحليل الدراسات السابقة في نفس المجال وعرض النصوص القانونية وتحليلها .

المنهج المقارن: عمد الباحث إلى استخدام المنهج المقارن ليتسنى له الوقوف على التباين في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك عند التعرض لتجارب الدول في مجال ترقية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ لإبراز الجوانب الإيجابية فيها، وبيان أوجه القصور في التجربة الوطنية.

1،8الدراسات السابقة

بعد بحثٍ وتقصٍّ مضنٍ في المكتبات بما فيها المكتبات الإلكترونية، لاحظ الباحث أن جل الدراسات التي وقعت تحت يده عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لم تُصب الهدف الذي يرمي إليه من دراسته، فقد تباينت الدراسات في تناولها لموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بين من تناولها في إطارها النظري، وآخر درس فن إدارتها، وبين من تناولها من جانب اقتصادي بحت، ونسب إليها تحقيق التنمية المستدامة، بينما تناولت دراسات أخرى متعددة دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة...إلخ، ومن أهم هذه الدراسات :

1.8.1الدراسات الأجنبية

Allinson &Other (2015) فهم النمو في الشركات الصغيرة [5]

تعد هذه الدراسة واحدة من سلسلة دراسات تسعى إلى معرفة العقبات التي تعترض نمو المشروعات الصغيرة وتؤثر فيها، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي إذ أُجريت الدراسة على (601) مشروع صغير، منها (279) مشروعًا؛ عدد الموظفين فيها يتراوح بين (10 الى 19 موظفًا)، و (322) من المشروعات التي توظف (من 2 إلى 49 موظفًا)، وأظهرت نتائج الدراسة إن العراقيل التي تعترض المشروعات الصغيرة أكبر من العراقيل التي تعترض المشروعات المتوسطة، وأن إدخال الدولة التحسينات ورفع مستوى الحماية؛ وتنظيم عمل المشروعات – سواء كان في الاستثمار المالي أو التصدير والابتكار وغيرها – يؤثر بشكل إيجابي في نموها، إذ إن أداءها يصبح قويا مقارنة بتلك المشروعات التي لا تعمل الدولة على إدخال التحسينات على نظام عملها.

تتماثل هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في الهدف الذي سعى الباحث لبلوغه، رغم أنها تختلف في نطاق المشروعات التي استهدفها الباحث بدراسته، فقد شملت الدراسة فئتين من المشروعات تندرج تحت نطاق المشروعات الصغيرة فقط، ووجه الاستفادة من هذه الدراسة هو إمكانية التعرف على التحسينات أو الإجراءات التي قامت بها الدولة للعناية بالقطاع.

5 انظر: Allinson&Other (2015) فهم النمو في الشركات الصغيرة. دراسة ميدانية. مدرسة دورهام التجارية . المملكة المتحدة .

(2013) Sherazi&others العقبات التي تواجه المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة باكستان [6]

هدفت الدراســة إلى التعرف على العقبات التي تواجهها المشــروعات الصــغيرة والمتوســطة في باكســتان، ومن أجل ذلك اســتخدم الباحث منهج التحليل الوصــفي معتمداً أداة الاســتبانة لجمع المعلومات، وطبقت على مجموعة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ حجم العينة (107) مشاريع صغيرة ومتوسطة في إسلام أباد ومنطقة روالبندي، وأظهرت نتائج الدراسة أن العقبات المالية تعد أكبر عقبة تواجه تلك المشــروعات، وتتمثل في رأس المال، ومن الأســباب الرئيســية في ذلك؛ صعوبة الاقتراض من البنوك بسبب عدم وجود سبل الائتمان لسداد القرض، وعدم وجود دعم حكومي كاف في هذا الشأن، وضعف ثقة المؤسسات المالية، وجاءت بعدها عقبة الفساد المنتشر في باكستان، والتي تؤثر في فشــل المشــروعات الصــغيرة والمتوســطة، ويرى الباحث أن هذا الأمر متوقع مع الشــركات الباكستانية، وفي وجود الوضع السياسي الذي جعل باكستان واحدة من أكثر الدول فسادًا، حسب تقرير الشفافية الدولية 2010، هذا بالإضافة إلى عقبات أخرى كتلك المرتبطة بالبنية التحتية، والعقبات التدريبية والإدارية.

تعرض الباحث في هذه الدراســة إلى العقبات التي تعترض المشــروعات الصــغيرة والمتوســطة في باكستان، وهو الأمر الذي يصبو إليه الباحث في دراسته الحالية ولكن في سلطنة عمان، ويرى الباحث أن لهذه الدراسة عدة أوجه يمكن الاستفادة منها، فيمكن الرجوع لنتائج الدراسة للوقوف على المعوقات التي تعترض المشــروعات الصــغيرة والمتوســطة وأهمها مشــكلة الفســاد، كونها من الدراســات النادرة التي

6 انظر: Sherazi&others . (2013) . العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة باكستان. دراسة تحليلية. مجلة الشرق الأوسط للبحوث .

أظهرت هذه الإشكالية، وسوف يستفيد الباحث من أوجه الفساد التي أشارت إليها النتائج، ليتمكن من وضع المقترحات التي تتصدى لهذا النوع من العقبات .

(2010) Garwe &Olwale العقبات التي تحول دون نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة في جنوب أفريقيا[7]

هدف الباحث من دراسته إلى التحقق من العقبات والعوامل البيئية الداخلية والخارجية التي تؤثر في نمو واستمرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على العقبات والتحديات التي تعترض القطاع وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: العقبات المالية –والتي تعتبر من العوامل الداخلية– تعد أكبر المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتمثل في صعوبة الحصول على التمويل، وصعوبة توفر الضمانات مقابل القروض، والفائدة العالية لقيمة هذه القروض، مما يؤثر سلبا على نمو هذه المشروعات وغالبا ما يؤدي إلى إجهاضها، تلتها العقبات المرتبطة بالأسواق وتتمثل في ارتفاع الضرائب، والرسوم الجمركية، والركود الاقتصادي، وتعد عقبات خارجية، تأتي بعدها العقبات الإدارية ثم العقبات المرتبطة بالبنية التحتية.

تناولت هذه الدراسة العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وصنفتها إلى عوامل خارجية وعوامل داخلية، ويرى الباحث أن هذا التصنيف سيسهم في التفرقة بين المعوقات التي تواجه قطاع المشروعات وبخاصة عند طرحه للحلول المقترحة، وسيتمكن من تحديد الدور المنوط بالحكومة القيام به والواجب الملقى على عاتق أصحاب المشروعات، غير أن هذه الدراسة تختلف كثيرا عن دراستنا الحالية؛ في كونها لم تتطرق للجانب التشريعي كأحد أهم المعوقات التي تواجه القطاع واهتمت فقط بالجوانب المالية.

---

7 انظر: Garwe &Olwale. 2010 . العقبات التي تحول دون نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجديدة.دن.

1،8،2 الدراسات العربية

البندي، 2017، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر أنموذجا[8]

هدف الباحث من خلال دراسته إلى إبراز الدور المهم للمشروعات الصغيرة، وبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية لها في المجتمع، توضيح مدى الارتباط الوثيق بين فعالية المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتمد الباحث أسلوب التحليل الاستقرائي، حيث تم القيام بدراسة بحثية مكتبية في مراجع أدبيات المشروعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية ومدى ارتباطهما سوياً، بالإضافة إلى الدراسات التي تناولت الآثار الاقتصادية للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني. ولتحقيق هذا الغرض تم الاعتماد على المراجع والدراسات السابقة كمصادر ثانوية للمعلومات.

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أن هذا القطاع يعاني مشكلات جمة؛ أهمها عدم وجود بنية تشريعية حديثة خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم استكمال الأطر التشريعية والهيكلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في غالبية الدول العربية، وعدم توافر قاعدة بيانات إحصائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات قياس فعالة وبيانات إحصائية تتبع نمو هذه المشاريع ووضع السياسات الخاصة لها، وخلصت الدراسة إلى توصيات عديدة تدور وجودًا وعدمًا مع التنظيم القانوني، وقد طالب الباحث بمزيد من التشريعات التي تسهم في دعم المشروعات الصغيرة وبخاصة فيما يتعلق بإجراءات التمويل والضرائب والرقابة .

تتميز هذه الدراسة في أنها تناولت التعريفات التي اعتمدتها الدول العربية والمعايير التي تبنتها، كما أن الباحث تناول بشكل مفصل الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبخاصة في الدول العربية، وهو الجانب الذي سيخدم دراستنا الحالية، إلا أن هذه الدراسة تختلف عن

8 انظر: البندي عاصم عبد النبي أحمد . 2017، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية – مصر أنموذجا . رسالة ماجستير غير منشورة.

دراستنا الحالية في هدفها الرئيسي الذي سعى إليه الباحث، فقد اقتصر على إبراز دور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية دون أن يدرس المعوقات التي تعاني منها المشروعات وهو ما سيسعى إليه الباحث في هذه الدراسة.

- **أيمن علي عمر (2016) دراسات فن إدارة المشروعات الصغيرة، مدخل تطبيقي معاصر**[9]

تناولت هذه الدراسة شرحا مفصلًا في فن إدارة المشروعات الصغيرة، هدف منه الباحث إلى تدريب الطلاب والباحثين على معرفة أساسيات المشروعات والصناعات صغيرة الحجم، وأيضا التعريف بكيفية اختيار فكرة جديدة للمشروع صغير الحجم، وكيفية إعداد دراسة الجدوى لهذه المشروعات، وتناولت بين جنباتها نظرة تكاملية على المشروعات الصغيرة شملت التعريفات والمعايير المبنية عليها، ومفهوم الصناعات الصغيرة في مصر وفي بعض الدول ومنها الدولة الماليزية، كما بينت الدراسة أن الصناعات التحويلية أساس المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطرقت الدراسة إلى مقومات نجاح واستمرار المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في أهمية وجود دراسة جدوى واقعية، وحسن إدارة، وتوافر المساعدات الحكومية وانتهج الباحث منهج التحليل الاستقرائي معتمداً على الدراسات المتعلقة بإدارة المشروعات ليتمكن من استخلاص الجوانب الإيجابية في فنون الإدارة ودراسات الجدوى.

وخلصت الدراسة إلى إبراز العديد من المقترحات التي تسهم في تنمية المشروعات الصغيرة، يأتي في طليعة هذه المقترحات: ضرورة بلورة مجموعة من التشريعات والقوانين والإجراءات التي من شأنها الإسهام في توفير بيئة قانونية مواتية لنشاط وتحفيز قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كتسهيل إجراءات التسجيل، والترخيص، والإعفاء الضريبي، فيما لم تتطرق لجوانب الحماية الأخرى.

---

9 انظر: أيمن علي عمر. 2009. *دراسات فن إدارة الصناعات والمشروعات الصغيرة* . مدخل تطبيقي معاصر . منشأة المعارف .مصر

تميزت هذه الدراسة بجانب مهم يمكن أن يستفيد منه الباحث في دراسته الحالية، وهو فن إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن الباحث سيسعى لاستخلاص المعوقات المتعلقة بإدارة المشروعات، من خلال دراسته للفنون المختلفة التي تطرقت إليها الدراسة، والعوامل التي تسهم في الإدارة السليمة لهذه المشروعات، بالإضافة إلى أن الدراسة تطرقت إلى التجربة العمانية، ويأمل الباحث الاستفادة من بعض المعلومات التي اشتملت عليها الدراسة، غير أن هذه الدراسة لم تتطرق لأي من الأهداف التي سيسعى إليها الباحث في دراستنا الحالية للوصول إليها رغم أن نتائج الدراسة أظهرت الحاجة لمعالجة القصور في التشريعات.

- **عبد اللاوي (2016) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي10**

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبيان مكانتها في التنمية الاقتصادية، ، إلا أن الدراسة لم تتعمق في البحث في أهمية هذا الجانب، والجدير بالذكر أن الباحث تطرق للتجربة العمانية بين جملة التجارب الدولية ولكن بشكل سطحي، لم يبرز إلا الجوانب القانونية البسيطة نسبيا والتي أسهمت في نجاح التجربة العمانية من وجهة نظره .

انتهج الباحث الأسلوب التحليلي ليتمكن من عرض الأسس النظرية والأيديولوجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتعاريف الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعايير التي بنيت عليها، ودراسة تجارب دولية متعددة تناول من خلالها إيجابيات هذه التجارب وسلبياتها، وكل هذه جوانب تخدم دراستنا الحالية، رغم اقتصار الدراسة على الجانب النظري دون العملي وهو الأمر الذي سيقوم به الباحث في

10 انظر: إبراهيم عبد اللاوي . 2016 . *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطارها النظري والتطبيقي* . دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع .

دراستنا الحاليةوتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها الاختلاف حول تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وجملة التحديات التي تواجه هذا القطاع، يأتي في طليعتها التنظيم والحماية القانونية.

- الطباع (2015) المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات[11]

قُدمت هذه الدراسة مشاركة من اتحاد رجال الأعمال العرب في المؤتمر العربي الأول لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ يوم الجمعة 13 من آذار 2015م، وقد هدفت إلى تلخيص واقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وذلك باستخدام الاسلوب الاستقرائي التحليلي، الذي من بواسطته تم تدعيم الدراسة بالأرقام والإحصائيات، وقد تناولت التعريفات المختلفة التي تبنتها الدول العربية والمعايير التي اتبعتها، كما استعرضت الدراسة المميزات والأهمية البالغة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي بلغت نسبتها في الدول العربية ما يقرب من (95 %) من إجمالي منشآت القطاع الخاص، وتشغل مانسبته (60 %) من إجمالي القوى العاملة، وتشارك بنسبة (50 %) من الناتج الإجمالي المحلي.

وتوصلت الباحث إلى نتائج من ضمنها مشكلة الإطار التنظيمي، وتعدد جهات الاختصاص، وذلك ناتج بطبيعة الحال عن غياب التنظيم القانوني، وخلصت الدراسة إلى توصيات عديدة، ورد في البند (9) منها " إصدار التشريعات وتوفير الإطار القانوني لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث مفاهيمها، وتسجيلها، وتراخيصها، وشروط وأماكن عملها، والعمالة اللازمة لتشغيلها ومواصفاتها، ومؤهلاتها، وتسجيل موجوداتها، وقبول هذه الموجودات كضمانات لقروضها، ومدى خضوع منتجاتها للمقاييس النافذة في الدولة.

11 انظر: حمدي الطباع . 2015 . رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب . المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات والفرص . ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العربي لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

تتميز هذه الدراسة بأنها تتوافق مع دراستنا الحالية في كثير من أهدافها، فقد لخصت الواقع الذي يعيشه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية على وجه العموم، وتناولت الوضع في سلطنة عمان تحديدًا، وهذه الدراسة ستخدم دراستنا الحالية في إمكانية الرجوع إليها في الحصول على الإحصائيات والنسب المتعلقة بوضع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان كون الدراسة صدرت من جهة يمكن الركون والاعتماد عليها، كما أن المعوقات التي توصلت إليها نتائج الدراسة هي مجال بحثنا الحالي، وسيسعى الباحث إلى دراسة المعوقات المتعلقة بالجوانب التنظيمية بتفصيل أكبر وهو ما لم يقم به الباحث في هذه الدراسة.

- **الأسرج (2015) المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدي البطالة بين الشباب الخليجي[12]**

هدف الباحث إلى دراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك من خلال التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها بالنسبة إلى الدول الخليجية، وأهم التحديات التي تواجه تنميتها، وأخيرا حاول الباحث اقتراح عدد من الحلول لتنمية وتفعيل هذا القطاع المهم وتعظيم دوره في التشغيل وخلق فرص العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتم الرجوع إلى الدراسات السابقة في مجال البطالة وسوق العمل للتعرف على مفهومها وأبعادها، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي الاستنباطي للتوصل إلى نتائج وتوصيات تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

12 انظر: الأسرج . حسين عبد المطلب (2015) المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدي البطالة بين الشباب الخليجي. دراسة اقتصادية . وزارة التجارة والصناعة المصرية .

وخلصت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتل مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الخليجية، فهي تعد النمط الغالب للمشروعات في هذه الدول، ويتوقع لهذه المشاريع أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي فيها خلال العقود القادمة، وأن تسهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة لمواكب الزيادة السكانية المطردة، وأن هذه المشاريع تمثل حوالى (٧٠ %) من إجمالي الممشروعات العاملة في سلطنة عمان، وتعمل الحكومة على توفير الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في بعض الأنشطة الاقتصادية كالزراعة، وصيد الأسماك، وبعض الأنشطة الصناعية، والخدمات، والمشروعات السياحية.

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تطرقت إلى مشكلة البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كامل، ودرست التحديات والمشكلات التي يعاني منها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول، وقد أصابت جانبًا مهمًا من دراستنا الحالية، الأمر الذي سيسهم في خروجها بنتائج يأمل الباحث أن تسهم مع غيرها من الدراسات في معالجة مشكلة البطالة التي بدأت في التفاقم في دول الخليج العربي، إلا أن هذه الدراسة بحثت دور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة فقط وهو الدور الاجتماعي لهذا القطاع دون غيره من الأدوار المهمة، وهذا ما سيسعى الباحث إلى بيانه في دراسته الحالية، إذ سيتعرض للدور الاقتصادي وهو الأهم في هذا العصر والذي تعتمد عليه المجتمعات لحل كافة المشكلات التي تعانيها .

- **كريمة كريم (2014) شركة الشخص الواحد محدودة المسؤولية، الإطار القانوني للمشروعات المتوسطة والصغيرة[13]**

13 انظر: كريمة كريم 2014 .*شركة الشخص الواحد محدودة المسؤولية*: الإطار التنظيمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة . دار الجامعة الجديدة .

تعد هذه الدراسة من الدراسات النادرة التي تطرقت لأهمية التنظيم القانوني والتشريعات بالنسبة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهدفت الدراسة إلى بيان النطاق القانوني لهذه المشروعات، متبعة المنهج التحليلي وذلك بالتركيز على تحليل النصوص القانونية المنظمة لشركة الشخص الواحدذات المسئولية المحدودة، دون أن يكون التنظيم القانوني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن أهدافها، رغم أنها ناقشت الجوانب التي حماها المشرع بالنصوص القانونية والجوانب التي طالها القصور، وقد قصرت الباحثة دراستها في الإطار القانوني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (شركة الشخص الواحد محدودة المسؤولية)، وأشبعتها تفصيلا وتحليلا ومن جميع الجوانب، وخلصت الباحثة إلى أن نظام تكوين شركة الشخص الواحد هو النظام الأنسب لحماية المشروع والشريك الوحيد صاحب المشروع من دون الإضرار بمصالح الغير، وبينت الجوانب القانونية المتعلقة بالإرادة المنفردة للشخص الواحد، والآثار القانونية المترتبة عليها، والجوانب الإيجابية للقرار الفردي وسلبياته، ورغم الاختلاف في النطاق الموضوعي للدراسة إلا أن هناك جوانب يمكن الاستفادة منها في دراستنا الحالية، إذ إن من بين الموضوعات التي سيقوم الباحث بدراستها ضمن الإطار القانوني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو الشكل القانوني الذي يمكن أن يتخذه المشروع الصغير والمتوسط والأثر المترتب عليه.

- **الموردي (2014) دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة[14]**

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية، منتهجاً الباحث المنهج التحليلي ليتمكن من استعراض العناصر التي تقوم عليها دراسة الجدوى لأي مشروع، ومنها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى التنبؤ بالمستقبل، وهي سبب نجاح أي مشروع، كما تعرضت إلى بعض الدراسات التطبيقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بدءًا من فكرة المشروع مرورا بدوافع ومعوقات إنشاء

14. انظر: الموردي. ضياء حليم . 2014. *دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصغيرة*. دار الفكر العربي .الإسكندرية. مصر

المشروع الصغير، ثم بينت مراحل التخطيط لإنشاء وتجهيز مشروع صغير وكيفية التغلب على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة، وخلصت الدراسة إلى أن التنظيم القانوني والتشريعات الواضحة تسهم في نجاح الدراسات وبالتالي نجاح المشروعات .

تختلف هذ الدراسة عن دراستنا الحالية في الهدف الذي سعى الباحث للوصول إليه من خلال دراسته، رغم أنها تعرضت إلى جانب مهم من الجوانب التي سيسعى الباحث في الدراسة الحالية للتطرق إليه، وهو دراسات الجدوى الاقتصادية التي تقوم عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبما أن الدراسة تناولت هذا الموضوع باستفاضة فإنه يمكن استخلاص العناصر التي تقوم عليها دراسات الجدوى وأوجه القصور التي قد تضر بالمشروعات .

- **خبابة عبد الله (2013) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، آلية لتحقيق التنمية المستدامة**[15]

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنمية المستدامة، وركزت على التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وشارك في إعداد هذه الدراسة طلبة الدكتوراة في إدارة الأعمال والتنمية المستدامة بكلية الاقتصاد وعلوم التيسير بجامعة فرحات عباس – سطيف بالجزائر، وشملت العديد من الموضوعات المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث ركزت بشكل أساسي على المشكلات التي تواجه هذا القطاع، ومنها المشكلات التنظيمية، فيما خلصت إلى " أنه على الدول النامية أن تضع أرضية قانونية وتمويلية وإدارية مناسبة لعمل هذه المؤسسات التي تتسم بالضعف نسبيا إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة والعملاقة، وهذه الأرضية يجب أن تشتمل على إطار قانوني يوضح آلية الإنشاء ويحدد مسؤولية هذه المؤسسات، وتشتمل كذلك

17 انظر: خبابة عبد الله . 2013 . المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . آلية لتحقيق التنمية المستدامة . دار الجامعة الجديد للنشر. الإسكندرية .مصر

على نظام قانوني يؤطر عملها مع المؤسسات الكبيرة، خاصة في ظل هيمنة هذه الأخيرة وقدرتها على التغيير في القوى الكلية من أجل مصالحها، وبصفة خاصة الشركات متعددة الجنسيات " .

تناولت الدراسة بعض الجوانب التي ستسعى دراستنا الحالية للوقوف عليها، خاصة ما يتعلق بتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تضمنتها الدراسة والمعايير التي بنيت عليها، بالإضافة إلى الأهمية التي يمثلها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، ويمكن الاستفادة من النتائج التي خلصت إليها الدراسة، وذلك في الجانب الذي يعنى بالتشريعات والقوانين، رغم أوجه الاختلاف الكبيرة في أهدافها .

- السندي (2012) آفاق تطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بمملكة البحرين[16]

تناولت الدراسة قطاعًا مهمًّا من قطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ألا وهو القطاع الصناعي في مملكة البحرين، وهدفت لدراسة الواقع الحالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، من خلال تناوله لتجربة مملكة البحرين في رعاية وتطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، منتهجاً الاسلوب التحليلي عند استعراضة الإجراءت التي قامت بها الحكومة للنهوض بهذا القطاع، كما تناول بالبحث المعمق الصعوبات والمعوقات التي تواجه هذا القطاع، ومن ضمنها القصور في التشريعات والقوانين التي من شأنها الإسهام بفاعلية في تطوير هذا القطاع، وختم الباحث دراسته بالحلول المقترحة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤكدًا على أهمية معالجة القصور في التشريعات .

خلصت هذه الدراسة إلى نتائج مهمة من شأنها أن تخدم دراستنا الحالية، فقد أظهرت نتائج الدراسة الأهمية الكبيرة للجانب القانوني والتشريعي، ولأن الدراسة طبقت على دولة خليجية؛ فإن الوضع

16 انظر: السندي. عبد الرحمن محمد. 2012 . رئيس لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرفة تجارة وصناعة البحرين . آفاق تطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بمملكة البحرين .

في سلطنة عمان يتشابه إلى حد بعيد مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لدولة البحرين، رغم الاختلاف الكبير في أهداف الدراسة ونطاقها .

– دراسة بو البردعة نهلة (2012)، الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[17]

هدفت الدراسة إلى إبراز الدور المهم للإطار القانوني في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق للنصوص القانونية والتنظيمية المدعمة للقطاع وتحليلها لمعرفة مدى فاعليتها وكذلك المنهج المقارن لتتمكن من خلاله المقارنة في تطور عدد المؤسسات في السنوات العشر الأخيرة في الجزائر بالإضافة إلى استخدام المقابلة للوقوف على نتائج الدعم المقدم لهذه المشروعات.

خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات أهمها تحقيق محيط اقتصادي وقانوني مشجع لقيام مشروعات جديدة، وضرورة إيجاد مؤسسات تمويلية أكثر مرونة تعمل على تقديم القروض الميسرة لأصحاب المبادرات والأفكار، وإنشاء بنك للمعلومات يستقي منه العاملون بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل ما يخدم أنشطتهم ويقوي العلاقات بين المؤسسات.

تعد هذه الدراسة من الدراسات النادرة التي تعرضت بشئ من التفصيل للإطار القانوني وأهميته في دعم نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فهي تلتقي مع دراستنا الحالية في جوانب متعددة، ويمكن الاستفادة منها بالنظر إلى كيفية تناولها للإطار التشريعي وأهميته في تطوير المشروعات، رغم اختلاف

17انظر: بو البردعة نهلة. 2012. الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون. الجزائر.

الحدود الجغرافية للدراسة وعدم تناولها للآثار المترتبة على التنظيم القانوني في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الصفار (2010) تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة في دولة الكويت مصادر وآثار[18]

هدفت الدراسة إلى بيان واقع المشروعات الصغيرة في دولة الكويت، من حيث تحديد الوسائل والطرق اللازمة لتمويل هذه المشروعات، ومعرفة أثر تعدد مصادر التمويل على نجاح نشاط المشروعات الصغيرة ومدى دعمها لها، وانتهج الباحث المنهج التحليلي الوصفي متبعاً نظام المسح بواسطة الاستبانة التي طبقت على عينة من المشروعات بلغت (50) مشروعًا من مختلف القطاعات، وخرجت الدراسة بنتائج عدة أهمها أن القوانين والتشريعات والإجراءات الإدارية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت بحاجة إلى إعادة النظر والتعديل، كونها لا تتناسب مع الوضع الحالي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن الحاجة ماسة إلى إصدار تشريعات وقوانين تسهم في توفير مناخ ملائم لمزاولة النشاط، كما أوضحت الدراسة أن مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت تنحصر في التمويل الشخصي من قبل أصحاب المشروعات، وكذلك المصارف والبنوك، كما أشارت النتائج أيضا إلى أن البنوك كمصدر تمويل للمشروعات الصغيرة من الممكن أن تؤثر سلبا على بدء نشاط المشروعات، وذلك في حالة صعوبة توفير الضمانات المطلوبة للبنوك، وأن سرعة إنشاء المشروع تتأثر بنوعية مصادر التمويل التي تم الاعتماد عليها للحصول على الأموال اللازمة لقيامه.

18 انظر: الصفار. علي محمود (2010) تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة في دولة الكويت: مصادر وآثار . رسالة ماجستير . جامعة عمان العربية .الأردن .

السميرات (2009) المشكلات الإدارية والمالية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب[19]

تناولت الدراسة وضع قطاع المشروعات الصغيرة في إقليم الجنوب من المملكة الأردنية الهاشمية، وهدفت إلى التعرف على المشكلات الإدارية والمالية التي يواجهها العاملون بهذه المشاريع في هذا الإقليم، وكان المنهج الوصفي التحليلي هو المتبع في هذه الدراسة، حيث أجريت دراسة ميدانية شملت 260 مشروعًا صغيرًا، وخلصت هذه الدراسة إلى أن التحديات التي تواجهها هذه المشروعات تتمحور حول عدم توفر الدعم اللازم، وضعف التنظيم الإجرائي، وضعف كبير في البنية التحتية، بالإضافة إلى عدم وجود دراسات جدوى حقيقية، وعدم وجود الضمانات اللازمة للحصول على التمويل، وأخيراً عدم توفر الحماية لهذه المشروعات.

تناولت هذه الدراسة المشكلات الإدارية والمالية التي تواجه المشروعات الصغيرة في المملكة الأردنية الهاشمية، وبالتالي فهي تختلف في نطاقها مع دراستنا الحالية، إلا أن هناك بعض الجوانب التي تخدم دراستنا الحالية، إذ خلصت الدراسة إلى نتائج أهما وجود إشكالات في التنظيم تعترض قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو الهدف الرئيسي لدراستنا الحالية.

- **عبد الرحمن (2008) الدور الحكومي في تنمية الصناعات الصغيرة التحديات والحلول[20]**

هدفت هذه الدراسة إلى وضع إطار نظري لكل من مفهوم وأهمية الصناعات الصغيرة، وبينت التحديات التي يواجهها العاملون في هذا القطاع في جمهورية مصر العربية، كما تطرقت الدراسة بشيء

19 انظر: السميرات . بلال يوسف . 2009 . المشكلات الإدارية والمالية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الجنوب: دراسات العلوم الإدارية. الأردن.

20 انظر: عبد الرحمن . عادل محمد . (2008) الدور الحكومي في تنمية الصناعات الصغيرة: التحديات والحلول . المؤتمر السنوي الثاني عشر: إستراتيجيات الاستثمار وقضايا التنمية المحلية في مصر .

من التفصيل إلى التطور في الإجراءات التي قامت بها الحكومة، وأثر ذلك على هذه المشروعات، وخرجت الدراسة بجملة من التوصيات، أهمها ضرورة الاستمرار في تطوير الإجراءات لتتوافق مع التطور المستمر في الأنشطة الاقتصادية لهذا القطاع، توفير القروض الميسرة لهذه المشروعات، ودعم الاتحادات والمنظمات التي تجمع المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى ضرورة إيجاد حاضنات لهذه المشروعات تعمل على تقديم الدعم الفني والإداري اللازم لها، ووضع الضوابط التي تحمي أصحاب هذه المشروعات.

تتماثل هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في بعض الجزئيات، حيث تناولت التحديات التي تعترض قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد أن قام الباحث بوضع إطار نظري لمفهوم الصناعات الصغيرة، الأمر الذي سيخدم دراستنا عند التعرض لمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أنه يمكن الاستفادة من بعض التوصيات التي خرجت بها الدراسة فيما يتعلق بدور الحكومة في دعم القطاع.

- **صالحي وآخرون (2006) المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي**[21]

هدفت هذه الدراسة إلى بيان المشكلات والتحديات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، وقد اعتلى قمة هذه التحديات من وجهة نظر الباحث مشكلة الإطار التنظيمي وتعدد الهيئات والأجهزة العامة التي تتولى الإشراف والرقابة على هذا القطاع، وما يستتبع ذلك من تعدد التشريعات واللوائح التي قد تتعارض مع بعضها البعض، معتبرًا أنها من أهم العوامل التي تعترض مسار حركة تطور ونمو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وقد انتهج الباحث المنهج الاستقرائي من

21 انظر: صالحي . محمد وآخرون .2006 . المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي . مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا .الجزائر

خلال الدراســـة المكتبية التي قام بها للوقوف على أهم التحديات التي تعترض المشـــروعات من خلال البحوث التي قام بدراستها.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها، إن مشكلة التنظيم القانوني، والازدواجية في الإجراءات، هي أكبر التحديات التي تعترض طريق نمو قطاع قطاع المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة في أغلب دول الوطن العربي، كونها تتبع أو يشـــرف على عملها عدة جهات، وبالتالي فهي تعاني من التعقيد والبطء في الإجراءات نتيجة لذلك.

تعد هذه الدراسة من الدراسات التي تتوافق جزئيا مع الدراسة الحالية، وجوانب الاستفادة منها كبيرة كونها تتعرض لواقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، ، بينما يرمي الباحث من خلال دراســتنا الحالية لبيان أهمية التنظيم القانوني وأن غيابه يعد مشـــكل أســـاســـي تنتج عنه أغلب التحديات التي يعاني منها القطاع، كما سيسعى الباحث إلى اقتراح الحلول استنادا إلى التجارب الدولية الناجحة، التي يمكن الاستفادة منها في الرقي بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان.

- **النسور (2006) المنشآت الصغيرة: الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة[22]**

هدفت الدراســـة إلى بيان الدور الكبير للمنشـــآت الصـــغيرة في دفع عجلة الاقتصـــاد للأمم والشعوب، باعتبارها أهم محركات التنمية الاقتصادية، والمرتكز الإستراتيجي لقطاع المال والأعمال للدول عامة دون اســـتثناء، واعتمد الباحث المنهج التحليلي عند تناوله تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، موضـــحًا واقع قطاع المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة، كما انتهج المنهج المقارن عند تعرضـــه إلى بعض التجارب الدولية الناجحة في هذا الجانب، مركزًا على التجربة اليابانية التي ارتكزت على تنظيم قانوني رصـين، ومنها

22 انظر: النسور. جاسر عبد الرزاق . 2006. المنشآت الصغيرة . الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة . جامعة الزيتونة الأردنية . ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي . متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

على سبيل المثال لا الحصر، إلزام المشرع الياباني جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من الحصول على العقود الحكومية، بالإضافة إلى القوانين التي تعفي المشروعات من الضرائب وتحميها من الإفلاس، الأمر الذي مكن اليابان من النهوض بهذا القطاع ومقارنتها بالتجربة الوطنية، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها القصور في التشريعات المنظمة والحامية لقطاع المشروعات، وجاء في معرض توصيات الدراسة وفي البند رقم (1) " إلى تحسين الإطار القانوني ودعم المؤسسات المساندة، حيث إن سوء صياغة القوانين، وضعف المؤسسات المساندة، مثل مكاتب المسجلين وغيرها تعد من أهم المعوقات القانونية ."

تناول الباحث في دراسته بعض الجزئيات التي تتضمنها دراستنا الحالية، والمتمثلة في الدور المهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في نهضة الأمم والشعوب، إذ يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في كونها عرضت بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كالتجربة اليابانية وهي من أنجح التجارب على مستوى العالم، فيما اختلفت عن الدراسة في أنها لم تتناول أهمية التنظيم القانوني ودور التشريعات في الدفع بهذا القطاع ليقوم بدوره في معالجة المشاكل الاقتصادية استنادا إلى التجارب الدولية التي ساقها الباحث.

أسيري (2004) المعوقات التي تواجه الراغبين في إنشاء مشروعات صغيرة في مملكة البحرين[23]

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأسباب التي تؤدي إلى تعثر المشروعات الصغيرة في مراحلها الأولى، واعتمد الباحث المنهج التحليلي الوصفي لدراسة المعوقات التي تعترض القطاع، وشملت الدراسة

23 انظر: أسيري . بتول . (2004) المعوقات التي تواجه الراغبين في إنشاء مشروعات صغيرة في مملكة البحرين . دراسة ميدانية .المجلة المصرية للدراسات التجارية .

عينة مكونة من (73) شخصا من المشتركين ببرنامج اليونيدو-وهو أحد المشروعات التي تدعم وتشجع الشباب الباحث عن عمل للتوجه إلى قطاع المشروعات الصغيرة- بالإضافة إلى (42) فردا من أصحاب المشروعات الصغيرة حديثة التكوين، وخلصت الدراسة إلى أن هناك معوقات عديدة تعترض نجاح هذه المشروعات وغالبا ما تؤدي إلى فشلها، أبرزها التنظيم الإداري والقانوني، وعدم تفرغ أصحاب هذه المشروعات لإدارتها والإشراف عليها ما يجعلهم يوكلون للعمالة الوافدة مسألة تسييرها، ناهيك عن المعوقات التمويلية، والتعقيد في إجراءات الحصول على القروض .

ركزت هذه الدراسة على معرفة الأسباب التي تؤدي إلى تعثر المشروعات الصغيرة في مراحلها الأولى في مملكة البحرين، وهذا الجانب يمكن الاستفادة منه في دراستنا، كون مملكة البحرين إحدى دول الخليج العربي، وتعيش ظروف مشابهة لتلك التي تعيشها سلطنة عمان؛ من حيث اعتمادها على مورد واحد، بالإضافة إلى عدم تفعيل دور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتؤكد ذلك النتائج التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته، وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا الحالية في كونها هدفت إلى معرفة أسباب فشل المشروعات في مراحلها الأولى دون الخوض في التحديات التي تواجه المشاريع القائمة، ومدى أهمية التنظيم القانوني لبقاء واستمرار هذه المشروعات، وهو ماسيسعى الباحث في هذه الدراسة إلى إثباته إن شاء الله.

1،8،3 الدراسات العمانية

- **الهاشمية (2016) المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والشباب بمحافظة مسقط [24]**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في محافظة مسقط بسلطنة عمان، والتوصل إلى مقترح يدعو لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية لتنمية المشروعات الصغيرة، والخروج بمجموعة من الآليات المقترحة والتي يمكن أن تسهم في التقليل من تلك المعوقات، إذ استخدمت الباحثة منهج التحليل الوصفي لدراسة التحديات باستخدام الاستبانه كأدة بحثية، وأظهرت نتائج الدراسة التي قامت بها الباحثة أن المشروعات الصغيرة تواجه العديد من المعوقات التي تعرقل نموها وتطورها، وتعد المعوقات التشريعية المتمثلة في الخطط والتشريعات والإجراءات المعقدة التي تواجه الشباب؛ أكبر هذه الإشكالات، يليها المعوقات المجتمعية والتي تتمثل في غياب ثقافة العمل الحر، وصعوبة الحصول على عمالة وطنية ماهرة تعمل في المشروعات الصغيرة، ثم الصعوبات المالية وما يرتبط بها من معوقات، وخرجت الدراسة بمجموعة من المقترحات والآليات التي يمكن أن تسهم في تذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة للشباب، من بينها وضع سياسات الرامية لحماية المشروعات الصغيرة، ودعمها، وضرورة إنشاء قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة لقطاع المشروعات الصغيرة، وتقديم التسهيلات... إلخ

تتميز هذه الدراسة أولًا بكونها عمانية خالصة من حيث الباحث ونطاق البحث، وثانيًا بأنها تناولت المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في إحدى المحافظات الكبيرة في سلطنة عمان، حيث يمكن الاستفادة منها نظرا لحداثتها، كما أن الباحثة استخدمت المسح الميداني لدراسة التحديات التي

24 انظر: الهاشمية . أمل بنت ناصر.2016. المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والشباب بمحافظة مسقط .دراسة من منظور الخدمة الاجتماعية . رسالة ماجستير . جامعة السلطان قابوس .

تواجه المشروعات الصغيرة وهذه النقطة تحديدا تدخل ضمن مجال البحث الحالي، كما أن نتائج الدراسة أظهرت أن من بين الإشكالات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة؛ القصور في التشريعات التي تنظم عمل هذا القطاع، وهذا ما يهدف اليه الباحث في الدراسة الحالية، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في الهدف منها، إذ سعت إلى التوصل إلى مقترح يمكن من خلاله تفعيل دور الخدمة الاجتماعية للمساهمة في تنمية المشروعات الصغيرة، دون التعرض لأي من أهداف دراستنا.

- **عرفان (2007) الممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية وتفعيل دور المشروعات الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي للأسرة العمانية [25]**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان واقع المشروعات الصغيرة في سلطنة عمان، وتحديد الخصائص الاجتماعية لهذه المشروعات، والوقوف على الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المشروعات على المستوى المعيشي، وتعتبر الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلة، وانتهجت المسح الاجتماعي الشامل لأصحاب المشروعات في مناطق السلطنة، حيث تم توزيع أداة الاستبانة على (153) مستفيدًا من مشروعات سند، انطلاقة، وموارد الرزق، وأشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن صعوبة إعداد دراسات الجدوى وعدم حصول أصحاب المشروعات على المشورة العلمية يعد من أبرز المعوقات التي اعترضتهم، كما أن المهارات الإدارية والتخطيطية، والعلاقات الشخصية من العوامل التي ساعدت على نجاح المشروعات واستمرارها، وأشارت النتائج كذلك إلى أن المشروعات الصغيرة ساعدت في تغيير نمط الحياة، ونوعية العلاقات الاجتماعية والجوانب السلوكية، وتحسين مستويات الصحة والتعليم لأصحابها.

25 انظر: عرفان . محمود (2007) . الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتفعيل دور المشروعات الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي للأسرة العمانية . مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية .

الدراسة تناولت واقع المشروعات الصغيرة في سلطنة عمان وهو ذات الحد المكاني لدراستنا الحالية، وبالتالي يمكن الاستفادة من هذه الدراسة كونها أقدم دراسة عمانية في المقارنة بين وضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السنة التي أجريت فيها الدراسة والوضع في الفترة الحالية، وتختلف الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها تناولت دور المشروعات الصغيرة فقط دون المتوسطة، وفي مجال الخدمة المجتمعية تحديدًا ودورها في تحسين المستوى المعيشي للأسرة العمانية.

خلاصة القول:

إن الدرسات التي وقعت بيد الباحث جلها تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، وتعرضت لبعض الجوانب التي يرمي الباحث إلى دراستها باستفاضة، وذلك فهي تختلف مع دراستنا الحالية في عدم دراستها المفصلة لأهمية التنظيم القانوني وأثره في نمو وتطور هذا القطاع، رغم إشارتها جميعها من خلال التوصيات والحلول المقترحة لعلاج المشكلات التي تعيق تطور ونمو هذا القطاع المهم، إلى أهمية التنظيم القانوني ودوره في النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما اختلف النطاق المكاني لكل دراسة من الدراسات السابقة عن النطاق المكاني للدراسة الحالية المتمثل في سلطنة عمان، بالإضافة إلى أن الحدود الموضوعية للدراسة ستتركز في التنظيم القانوني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثره في نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ونسأل المولى عز وجل أن يمدنا بالتوفيق والسداد.